إستـــراتيجيـــــة الســـــودان أولاً

المرحلة الأولى - مرحلة الحرب الحالية

الجـــزء الثـــالث - آليات إنهاء الحرب

السـودان أولا خـارطة طـريق

www.sudantobefirst.com

1.6 مجلس أمناء الدولة

1.6.1 التعريف والشرعية

مجلس أمناء الدولة هو المستوى الأساسي في هيكل حكومة الأزمة، يضم ممثلاً واحداً عن كل عشرية. كل عضو يُعتبر مؤتمناً على 10,000 مواطن من أبناء عشريته بتفويض رسمي صادر من مجلس نخب العشرية (م. ن. ع / DEC).

1.6.2 التكوين والانعقاد

كل عشرية تصعّد عضواً واحداً هو الأكثر كفاءة وصفات تفضيلية.

يُفوَّض العضو رسمياً من مجلس نخب العشرية (م. ن. ع / DEC)، مع الاحتفاظ بسجل كامل يضم مستندات وهوية جميع سكان العشرية البالغ عددهم عشرة آلاف مواطن.

⛔ يُشترط أن لا يكون العضو قد شغل أي منصب سياسي في حكومات سابقة.

شرعية الانعقاد: يُعتبر المجلس قانونيًا ومخولًا بممارسة صلاحياته فور اكتمال تسمية (500 عضو) من عشريات مكتملة.

يُعتمد المجلس فوراً بأي عدد من الأعضاء متاح عند إعلان التكوين، ويبدأ في استقبال الأعضاء الجدد من العشريات المكتملة لاحقًا بشكل فوري.

عند إعلان البدء، يمكن للسودانيين المغتربين المبادرة بتشكيل ركائزهم وألفياتهم وعشرياتهم مع أسرهم داخل السودان، لتشجيع بقية المجتمعات على اللحاق بالتجربة.

1.6.3 وثائق الترشح والشروط

- على كل عضو تقديم تفويض موقع من مجلس نخب عشريته.
- مع إرفاق قوائم كاملة بأسماء الـ10,000 مواطن الذين يمثلهم.
- تقديم وصف جغرافي دقيق لمكان سكن هذه الركائز داخل السودان.

1.6.4 حالات الاستبعاد

- عدم تقديم التفويض الموثق أو القوائم السكانية أو الوصف الجغرافي الدقيق
- ثبوت عدم استيفاء شروط الأهلية والسلامة النفسية والسلوكية.
- صدور حكم قضائي بإدانة العضو في أي جريمة تمس الشرف والأمانة.

1.6.5 الدور والوظائف

يُعد المجلس برلماناًشعبياً موسعاً يوفّر الشرعية الشعبية العليا. أي تصويت أو مصادقة يصدر عنه يُعتبر استفتاءً جماهيرياً على القرارات المصيرية

1.6.6 العلاقة مع مؤسسات الدولة

- يعمل المجلس بتناغم تام مع حكومة الأزمة وبرلمانها.
- يدعم خطط إنهاء الحرب بما لا يمس سيادة الدولة.
- يؤكد المجلس على: عدم السماح بأي جيش موازٍ للجيش الوطني السوداني مع إعتماد خطط وجداول تأهيل الجيش الوطني المنصوص عليها في بنود الخارطة .

1.6.7 التعبئة المجتمعية

يحق للمجلس تعبئة قواعده المجتمعية بكل أساليب العمل الجماهيري السلمي لمواجهة التهديدات لأمن الدولة وسيادتها.

1.6.8 الفوائد الإضافية

يمنح المجلس، في حالة اكتماله، إحصاءً سكانياً متكاملاً يحدد العدد الكلي للسكان (عند ضرب عدد أعضائه × 10 آلاف).

ويشمل كذلك:

التصنيفات الاجتماعية:

(العمر، النوع، التركيبة الأسرية).

التصنيفات الصحية:

(مستويات الإعاقة، الأمراض المزمنة، الاحتياجات الصحية).

التصنيفات الاقتصادية:

(مستويات الدخل، الأنشطة الإنتاجية، أوضاع العمل).

ليُصبح هذا الإحصاء قاعدة بيانات وطنية دقيقة تُعين على التخطيط العادل للخدمات والموارد، كما يعزز الشفافية والشرعية في أي عملية سياسية أو اقتصادية مستقبلية.

1.7 الحاضنة الوطنية

1.7.1 التعريف

الحاضنة الوطنية تمثل الإطار الجامع لكافة القوى السياسية والاجتماعية السودانية التي تسعى للمشاركة في إعادة بناء الوطن من دون التأثير المباشر على قرارات حكومة الأزمة.

تأتي الحاضنة كآلية لإشراك مختلف مكونات المجتمع السوداني، بما في ذلك الأحزاب السياسية الحالية، والإدارات الأهلية، والطرق الصوفية، ورجال الأعمال الوطنيين، وقادة المجتمع، في صياغة المقترحات والخطط التي تُعرض على برلمان وحكومة الأزمة لاختيار ما هو أنسب لتحقيق الأهداف الوطنية في أسرع وقت وبأقل جهد وباستغلال كل الإمكانات المتاحة.

كما تسعى الحاضنة الوطنية إلى توفير بيئة آمنة وشاملة للحوار الوطني، تُمكّن كل التيارات من التعبير عن رؤيتها، خاصة في ظل الحرب الحالية التي عمّقت الانقسامات وأضعفت النسيج الاجتماعي.

1.7.2 الدور والوظائف

1. التعبير عن وجهات النظر والمشاركة في الحوار الوطني:
تمثل الحاضنة الوطنية منبرًا مفتوحًا لجميع القوى الوطنية للتعبير عن آرائها وتقديم مقترحاتها وأوراق عملها إلى برلمان وحكومة الأزمة.
تتيح هذه المشاركة الفرصة للاستفادة من خبرات أعضائها وعلاقاتهم الواسعة داخليًا وخارجيًا لتجاوز التحديات الراهنة.

2. دعم التماسك الاجتماعي:

تسهم الحاضنة الوطنية في تعزيز الوحدة الوطنية عبر دعم التماسك الاجتماعي والتصدي لمحاولات التفتيت الداخلي. تعمل على إشراك مختلف مكونات المجتمع في حوارات بنّاءة حول القضايا المصيرية، بما يُرسّخ روح الوفاق الوطني.

3. تعزيز الثقة في المرحلة الانتقالية:

من خلال تنظيم المبادرات المجتمعية والفعاليات الوطنية، تساهم الحاضنة في بناء الثقة بين المواطنين وحكومة الأزمة. تؤكد التزام الجميع بالعمل المشترك من أجل مستقبل آمن ومستقر.

4. المشاركة في جهود المصالحة:

تضطلع الإدارات الأهلية، والطرق الصوفية، وزعامات المجتمع داخل الحاضنة بدور الوساطة والجودية والتناصح وفض النزاعات. يتم ذلك من خلال لجان مشتركة تضم ممثلين من الأجهزة الأمنية، والقيادات التنفيذية، والقضاء، والنيابة، دون أن تمتلك سلطات تنفيذية مستقلة، لضمان حيادها وحصر دورها في التوفيق والدعم المعنوي.

1.7.3 دور الأحزاب السياسية الحالية

1. التكيف مع المرحلة الانتقالية: على الأحزاب إدراك أن هذه المرحلة تتطلب الابتعاد عن الانقسامات والصراعات التقليدية.
2. دعم حكومة الأزمة: عبر تقديم مقترحات بنّاءة وتوجيه النقد الإيجابي بما يضمن نجاح الفترة الانتقالية.

3. المشاركة في الحوارات الوطنية:

للإسهام في وضع الأسس لدولة مدنية ديمقراطية قائمة على الشفافية والمساءلة.

4. التواصل مع القواعد الشعبية:

لضمان أن تكون مطالب المواطنين واحتياجاتهم جزءًا من الخطط الوطنية التي تُنفذها حكومة الأزمة.

1.7.4 دور الإدارات الأهلية

1. التوسط وحل النزاعات: للإسهام في تقليل التوترات وتحقيق الاستقرار المجتمعي، خاصة في ظل النزاعات التي فاقمتها الحرب.
2. دعم مبادرات التنمية المحلية: من خلال تنفيذ مشروعات تعزز من ظروف المعيشة في الريف والمناطق المتأثرة بالحرب.

1.7.5 دور الطرق الصوفية

1. تعزيز القيم الروحية والوطنية: تقوم الطرق الصوفية بدور محوري في نشر قيم التسامح، الزهد، الإيثار، والوسطية، بما يرسّخ الانتماء للوطن فوق الانتماءات الضيقة.
2. المصالحة المجتمعية: تستفيد الحاضنة الوطنية من مكانة مشايخ الطرق الصوفية باعتبارهم رموزًا روحية لها قبول واسع، في قيادة مبادرات الصلح بين القبائل والمكوّنات المحلية، وتخفيف آثار الحرب والانقسام.
3. الحشد الشعبي الإيجابي: تسهم الطرق الصوفية عبر مريديها وتجمعاتها في تحريك المجتمع نحو تبني خطاب وطني جامع، ومقاومة دعوات التطرف أو الكراهية.

4. الدعم الاجتماعي والخيري: تشارك الطرق الصوفية في تشغيل التكايا والخلاوي، وتقديم المساعدات الغذائية والصحية للمحتاجين، خصوصًا في أوقات الحرب والأزمات.

1.7.6 مشاركة المرأة والشباب

تعمل الحاضنة الوطنية على تشجيع مشاركة المرأة والشباب في اللجان والأنشطة المجتمعية ذات الطابع الاجتماعي والمعنوي والإعلامي.

يتم ذلك عبر غرف إعلامية تستفيد من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في:

نشر الوعي الوطني

محاربة العنصرية وخطابات الكراهية.

مواجهة الحملات الساعية لإلهاء الشعب عن قضاياه الأساسية.

كما يتم عبر فرق عمل ميدانية تُعزز التماسك المجتمعي وتوجّه العامة نحو تبني السلوك الوطني المسؤول.

1.7.7 فوائد إضافية

1. تشكل الحاضنة الوطنية قاعدة عريضة للوفاق الوطني تُسهم في استعادة الثقة بين المكونات السودانية.

2. تُعدّ جسرًا بين المجتمع وحكومة الأزمة وبرلمانها، بما يضمن وصول صوت كل الفئات.

3. تهيئ الأرضية لمؤتمر دستوري شامل في المرحلة الثالثة، حيث تتطور الحياة السياسية وتُعاد صياغة المشهد الحزبي على أسس جديدة

1.8 برلمان الأزمة

1.8.1 التعريف

برلمان الأزمة هو الهيئة التشريعية المؤقتة التي تُمنح لها صلاحيات دعم حكومة الأزمة، وتوفير الإطار القانوني الذي يمكّنها من تنفيذ مهامها الحاسمة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان.

يشترط في أعضاء البرلمان أن يكونوا على الأقل أعضاء في مجالس ركائزهم، للتأكد من أهليتهم المجتمعية، ولم يسبق لهم شغل منصب سياسي في أي حكومة مرت على السودان.

1.8.2 آلية تشكيل برلمان وحكومة الأزمة

أولاً: الترشيح يُفتح باب الترشيح لعامة الشعب لترشيح الشخصيات التي تستوفي الشروط المحددة لكل من برلمان الأزمة وحكومة الأزمة، عبر المنصة الإلكترونية الرسمية "السودان أولاً" على العنوان: www.sudantobefirst.com

ثانياً: التصويت الإلكتروني

يقوم كل ناخب بالاختيار من بين الخيارات التالية، مع وضع علامة (✅) أمام خيار واحد فقط:

1. حكومة أزمة 2. برلمان أزمة 3. حاضنة وطنية 4. أعترض

ثالثاً: التدقيق والفرز

- يتم تسليط الضوء إعلامياً على المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، والذين لم تُسجّل ضدهم اعتراضات كبيرة.
- يهدف هذا التدقيق إلى تمكين الشعب من التعرف على قدرات هذه الشخصيات ومؤهلاتها، والتحقق من استيفائها للشروط.

رابعـــاً: آليـــة الطـــوارئ

برلمان الأزمة هو الهيئة التشريعية المؤقتة التي تُمنح لها صلاحيات دعم حكومة الأزمة، وتوفير الإطار القانوني الذي يمكّنها من تنفيذ مهامها الحاسمة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان.

- في حال تعذّر إجراء الاستفتاء الإلكتروني لأي سبب، يُطلب من الشعب الإسراع في تشكيل القاعدة الشعبية عبر:
- تكوين الركائز ثم الألفيات ثم العشريات.
- تصعيد ممثلي العشريات إلى مجلس أمناء الدولة.
- حالما يصل عدد أعضاء المجلس إلى 500 عضو، ينعقد رسمياً ويصبح الهيئة الوحيدة المخوّلة باختيار أعضاء برلمان الأزمة وحكومة الأزمة، بشكل تدريجي وشرعي حتى اكتمال العدد.

1.8.3 عـدد الأعضـــاء

يتكون البرلمان من عدد يتراوح بين 100 و150 عضو فقط، لضمان الفعالية وسرعة اتخاذ القرار، مع التأكد من أن جميع الأعضاء يتمتعون بصفات تفضيلية عالية من حيث الكفاءة الأكاديمية والخبرة العملية والوطنية والصلابة.

1.8.4 المهـام والـوظـائـف

1. إقرار التشريعات المؤقتة: وضع القوانين والإجراءات الضرورية التي تمكّن حكومة الأزمة من تنفيذ خططها العاجلة لتحقيق الاستقرار وإنهاء الحرب.

2. الرقابة على حكومة الأزمة: ممارسة الرقابة الفعالة على أعمال حكومة الأزمة، لضمان الشفافية والمساءلة وكفاءة التنفيذ.

3. المصادقة على القرارات المصيرية: القرارات المهمة ذات الأثر الممتد يجب أن تصادق عليها هيئة البرلمان قبل اعتمادها.

4. المشاركة في اللجان التنفيذية: يمكن لأعضاء البرلمان أن يكونوا أعضاء في أي لجنة تشكّلها حكومة الأزمة لإدارة ملف أو قضية بعينها، بما يمد الحكومة بخبرة متخصصة.

5. التواصل مع مجلس أمناء الدولة: العمل بتوافق وانسجام مع مجلس أمناء الدولة لضمان إشراك المجتمع في التوجيهات الوطنية الكبرى.

6. المساهمة في المصالحات الوطنية: لعب دور محوري في دعم جهود المصالحات القبلية والمجتمعية، خصوصًا في مرحلة التعافي من الحرب، بالتعاون مع الحاضنة الوطنية.

1.8.5 دور الشباب والمرأة

يُعتمد تشكيل لجان مساندة تحت إشراف أعضاء من الحكومة أو البرلمان تضم الشباب والمرأة والناشطين، تُعنى بالمهام الإعلامية والاجتماعية والمعنوية.

غرف إعلامية: تستثمر انتشار السوشال ميديا لتوجيه المواطنين نحو التفاعل الإيجابي مع الشأن الوطني، ومحاربة العنصرية وخطابات التفرقة، ومواجهة الألفاظ الخادشة للحياء التي انتشرت مؤخرًا.

فرق عمل ميدانية: تعمل على خدمة الناس مباشرة، وتوجيه العامة لتبنّي السلوك الوطني في حياتهم اليومية.

1.8.6 تنوع الخلفيات

يُراعى في اختيار أعضاء برلمان الأزمة أن يشملوا أربع خلفيات رئيسية لضمان التوازن والتكامل:

1.كفاءات مهنية وأكاديمية

لتقديم خبرات متخصصة في صياغة التشريعات، الرقابة، والملفات الاقتصادية والاجتماعية.

2.أمنية وعسكرية

للمساهمة بخبرات ميدانية وأمنية في صياغة التشريعات ذات الصلة بالدفاع والأمن وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

3.سياسية وتفاوضية

لتأمين قدرة البرلمان على دعم حكومة الأزمة في ملفات التفاوض الداخلي والخارجي.

4.حكماء المجتمع وزعامات وطنية ورجال أعمال وطنيين

للقيام بدور الجودية والوساطة في المصالحات الوطنية، وتقوية النسيج الاجتماعي، وتعزيز الثقة المجتمعية.

1.8.7 أهم المزايا.

1. شرعية شعبية واسعة: يستمد البرلمان مشروعيته من التفويض الشعبي عبر التصويت الإلكتروني ومن خلال مجلس أمناء الدولة، مما يجعله صوتًا مباشرًا للشعب.

2. تكوين نوعي محدود العدد: يضم ما بين 100–150 عضو فقط، مما يحقق الفعالية وسرعة اتخاذ القرار.

3. تنوع الخلفيات: يجمع بين الكفاءات المهنية، العسكرية، السياسية، وحكماء المجتمع، لضمان التكامل بين جميع مجالات الخبرة.

4. دور رقابي وتشريعي مزدوج: يجمع بين صياغة التشريعات الضرورية وممارسة الرقابة الفعّالة على حكومة الأزمة.

5. المصداقية العالية: لا يتم اعتماد أي عضو إلا بعد المرور بمرحلة التدقيق الإعلامي والمجتمعي، مما يعزز الشفافية والثقة الشعبية.

6. المصادقة على القرارات المصيرية: يضمن أن تكون كل القرارات المهمة محل توافق وطني واسع.

7. مرونة عملية: أعضاؤه مؤهلون للمشاركة في لجان تنفيذية أو استشارية تشكلها حكومة الأزمة لإدارة ملفات محددة.

8. المساهمة في المصالحات الوطنية: عبر دوره في المصالحات القبلية والمجتمعية، بالتكامل مع الحاضنة الوطنية، يساهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي.

9. حاضنة للكفاءات المستقبلية: يوفر قاعدة من الخبرات الوطنية يمكن الاستفادة منها في المراحل التالية
(التعافي وصناعة السودان العظيم).

10. تعزيز الوحدة الوطنية: بفضل تمثيله الواسع وارتباطه بمستويات الركائز والألفيات والعشريات، يسهم في إشراك كل مكونات المجتمع السوداني

9 حكومة الأزمة

1.9.1 التعريف

حكومة الأزمة هي حكومة وطنية مؤقتة، محدودة العدد (20–23 عضوًا)، تُختار بعناية فائقة من بين السودانيين والسودانيات الذين تنطبق عليهم الشروط والصفات المطلوبة لقيادة الوطن في هذا الظرف الحرج.

تُوزع المهام بين أعضائها بشكل واضح، وتُعتمد جميع القرارات عبر تصويت الأغلبية، وذلك لإنهاء سطوة الأفراد وأحادية القرار.

تُكلّف هذه الحكومة بمهام إنهاء الحرب ومعالجة آثارها، ثم تسليم السلطة إلى حكومة كفاءات وطنية مستقلة لتأسيس الدولة السودانية بعد مدة لا تزيد عن عامين تُحسب من لحظة انتهاء الحرب.

1.9.2 كيفية التشكيل

[ملاحظة: يتم تشكيل حكومة الأزمة وبرلمان الأزمة في خطوة واحدة وفق الآلية التالية]

آلية تشكيل برلمان وحكومة الأزمة:

أولاً: الترشيح والاستفتاء الإلكتروني

- يُفتح باب الترشيح لعامة الشعب عبر المنصة الإلكترونية الرسمية "السودان أولاً": www.sudanfirst.com
- يتم إجراء استفتاء إلكتروني لمدة ثلاثين يومًا للوصول إلى قائمة مختصرة من المرشحين المؤهلين

❖ يقوم كل ناخب بالاختيار من بين الخيارات التالية:

❖ حكومة أزمة ❖ برلمان أزمة ❖ حاضنة وطنية ❖ أعترض

ثانياً: التدقيق والفرز والاجتماع التشاوري

❖ يتم تسليط الضوء إعلامياً على المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات دون اعتراضات مؤثرة

❖ يُعقد اجتماع تشاوري بين الـ150 مرشح الحاصلين على أعلى تأييد

❖ يتم التحقق من توفر الشروط اللازمة واستبعاد من تنقصه بعض الشروط

❖ تُجرى مفاضلة بين المتبقين للوصول إلى العدد المطلوب (20–23 عضوًا للحكومة) ويقبل الباقي كنواب في البرلمان

❖ يتم كل ذلك خلال أسبوعين من نجاح الاستفتاء الإلكتروني

ثالثاً: اليوم الوطني والدعم الجماهيري

❖ يُحدد يوم وطني لدعم الحكومة الجديدة

❖ تخرج مواكب مؤيدة في جميع المناطق التي يتاح فيها التجمهر بأمان، داخل السودان أو خارجه

❖ بعد الحصول على دعم وتأييد ملايين السودانيين، تجتمع الحكومة المختارة مع مجلس السيادة الحالي

❖ يتم مناقشة تسليم وتسلم السلطة حتى أثناء الحرب ودون الاكتراث للوضع الميداني

رابعاً: آلية الطوارئ والبديل الاستشاري

❖ في حال عدم سلاسة العملية أو حدوث تأخير:

- يُسرع في تشكيل القاعدة الشعبية عبر الركائز والألفيات والعشريات
- يتم تصعيد ممثلي العشريات إلى مجلس أمناء الدولة
- حالما يصل عدد أعضاء المجلس إلى 500 عضو، ينعقد رسمياً ويصبح الهيئة المخوّلة باختيار الحكومة والبرلمان
- يقود المجلس العمل الجماهيري والدبلوماسية الشعبية لتصعيد الضغوط حتى تنال الحكومة القبول الرسمي والدعم الدولي

1.9.3 المهام والوظائف

1.9.3.1 تسيير شؤون الدولة والخدمات

ضمان استمرارية الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء، النقل) رغم ظروف الحرب، بالاعتماد على شبكات الركائز والألفيات والعشريات كوسيط مباشر بين الحكومة والمواطنين.

التنسيق مع المنظمات الدولية لضمان وصول الدعم والإغاثة بشفافية ومراقبة مجتمعية.

إدارة الملفات الاقتصادية العاجلة عبر خطط إسعافية قصيرة المدى وتشجيع مبادرات الاكتفاء الذاتي المجتمعي.

تمكين الشباب والمرأة عبر لجان وطنية مساندة لتنفيذ حملات إعلامية لمحاربة خطاب الكراهية، وتشكيل فرق عمل ميدانية لخدمة المتضررين.

1.9.3.2 إنهاء الحرب – المسار التفاوضي الأساسي

- التفاوض مع جميع الأطراف الفاعلة على أساس ثوابت غير قابلة للتفاوض:

- لا وجود لأي جيش موازٍ للجيش الوطني
- لا سلطة لأي شخص أو كيان خارج الأطر المنصوص عليها في خارطة طريق "السودان أولاً"
- وحدة التراب السوداني وسيادة الدولة
- إعطاء مهلة زمنية محددة لجميع الأطراف للانضمام للمسار السياسي

1.9.3.3 آلية المواجهة الحاسمة

في حال إصرار أي شخص أو كيان سياسي أو عسكري على خرق الثوابت الوطنية:

أولاً: إعلان حالة الطوارئ الشاملة

- تفعيل حالة الطوارئ الكاملة فوراً بتفويض من البرلمان
- تطبيقها في جميع المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة

ثانياً: التعبئة المجتمعية الفورية

- توجيه مجلس أمناء الدولة باستنفار كامل لقواعده المجتمعية وفق الصلاحيات المنصوص عليها في البند 1.6.7
- حشد كل الطاقات الشعبية عبر مستويات التكامل (الركائز – الألفيات – العشريات)

ثالثاً: تشكيل غرفة عمليات حربية ميدانية

- إنشاء غرفة عمليات حربية تحت قيادة مباشرة من الخبراء العسكريين الأعضاء في الحكومة والبرلمان
- توحيد كل القوات النظامية والمجموعات المسلحة الشرعية تحت قيادة واحدة

رابعاً: التمويل والتمكين المالي

- إنشاء صندوق الطوارئ الوطني لدعم المجهود الحربي
- تخصيص موارد مالية طارئة بشفافية كاملة تحت رقابة برلمانية مشددة
- قبول التبرعات والمساهمات الوطنية والدولية وفق ضوابط صارمة

خامساً: العزل والحشد الدبلوماسي

- تفعيل الدبلوماسية الشعبية والمؤسسية لعزل الجهة المتمردة دولياً وإقليمياً
- كشف الأدوار والممارسات المعيقة للسلام أمام المجتمع الدولي
- حشد الرأي العام الداخلي والخارجي لدعم شرعية حكومة الأزمة

سادساً: التحالفات الدفاعية

- السعي الفوري لتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع الدول الصديقة
- ضمان الدعم اللوجستي والاستخباراتي مع الحفاظ الكامل على السيادة الوطنية

1.9.3.4 الضمانات والرقابات

كل الإجراءات تخضع لرقابة برلمانية يومية

- تقديم تقارير علنية أسبوعية للشعب عن تطورات الموقف
- أي تجاوز للصلاحيات يعرض المسؤول للمساءلة الفورية

1.9.4 آليات التفاوض

تُشكّل حكومة الأزمة فريقين للتفاوض:
أحدهما داخلي والآخر خارجي.
يضم كل فريق عضوًا واحدًا على الأقل من حكومة الأزمة وعضوًا من برلمان الأزمة لضمان الشرعية والرقابة.

تُستكمل بقية المقاعد بخبرات وطنية مستقلة
(دبلوماسيين، قانونيين، خبراء اقتصاد وأمن، وسطاء مجتمعيين).

تُعرض نتائج أي تفاوض على حكومة الأزمة أولًا، ثم تُرفع إلى برلمان الأزمة للمصادقة، ويُجيزها مجلس أمناء الدولة في القضايا المصيرية.

1.9.5 آلية إدارة الملفات

يتم اعتماد لجان قطاعية بدلًا من الوزارات التقليدية، مثل: الخدمات، الاقتصاد، الأمن والإصلاح العسكري، التفاوض والعلاقات الخارجية، العدالة والانتقالية.
يقود كل لجنة عضو من الحكومة بصفة منسق مسؤول.
يُكلف ممثل للشباب وممثل للمرأة ضمن كل لجنة.
تُرفع توصيات كل لجنة لاجتماع الحكومة العام، وتُتخذ القرارات بالأغلبية.
القرارات المصيرية تُرفع للمصادقة من البرلمان ومجلس الأمناء.
تصدر الحكومة تقريرًا شهريًا مختصرًا يُنشر للرأي العام حول إنجازات كل لجنة.

1.9.6 تنوع الخلفيات

يُراعى في اختيار أعضاء حكومة الأزمة أن يشملوا أربع خلفيات رئيسية:

1. كفاءات مهنية لإدارة الملفات التنفيذية.
2. أمنية وعسكرية لتقديم الرأي في الخطط العسكرية وترتيب الجيوش.
3. سياسية وتفاوضية لإدارة ملفات التفاوض والعلاقات الخارجية.
4. حكماء المجتمع وزعامات وطنية ورجال أعمال وطنيين لمعالجة الاحتقان الشعبي والقبلي عبر الوساطات والجودية وتعضيد النسيج الاجتماعي.

يُعهد لحكماء المجتمع بأدوار وساطة وجودية فعلية مدعومة بصلاحيات عملية داخل الحكومة ولجانها القطاعية.

1.9.7 المشروعية

تستمد حكومة الأزمة مشروعيتها من تفاعل عدة مستويات متكاملة، تُشكّل معًا أساسًا وطنيًا راسخًا:

1.التصويت الإلكتروني (مرحلة التمهيد):

لا يمنح التصويت الإلكتروني الشرعية الكاملة، لكنه يمهّد لها عبر شقين أساسيين:

أ. الخروج بقائمة مختصرة من قيادات وطنية صلبة قادرة على إنهاء الحرب ومعالجة آثارها.

ب. خلق إجماع شعبي أولي عبر تسويق هذه القيادات للجماهير، ومنحهم المنابر لتوضيح برامجهم وخططهم للعبور نحو مرحلة صناعة السودان العظيم.

2.التفويض الشعبي عبر مستويات التكامل:

الشرعية الحقيقية تنبع من التفويض الشعبي الذي تمنحه المستويات القاعدية (الركائز – الألفيات – العشريات) عبر حراك جماهيري متزامن يشمل جميع السودانيين كلٌ بما يناسب ظروفه.

ليست بالضرورة مظاهرات تقليدية؛ بل يمكن لكل فئة ابتكار أشكال سلمية وآمنة للتعبير عن دعمها وتفويضها، بينما تُنظم المواكب والمليونيات في المناطق الآمنة بحسب مقتضيات الميدان.

3.مجلس أمناء الدولة والبرلمان:

يكتمل الإطار الشرعي عبر تصعيد الممثلين من العشريات إلى مجلس أمناء الدولة، الذي يمثل الشعب السوداني بأسره.

أي قرارات أو اتفاقات كبرى تصادق عليها هذه المستويات، في توافق مع برلمان الأزمة، تُعد بمثابة استفتاء شعبي موسّع يضفي الشرعية الكاملة على الحكومة.

4.طبيعة المهام الاستثنائية:

تترسخ مشروعية الحكومة أيضًا من طبيعة تكليفها الاستثنائي: إدارة الحرب ومعالجة آثارها.

هذه المهام إنسانية وتطوعية في جوهرها، ولا ترتبط بأي أطماع في الامتيازات أو استدامة السلطة، مما يجعلها محل قبول واسع.

5.التأييد السياسي والمجتمعي:

يُتوقع أن تصدر بيانات تأييد وتفويض من الكتل السياسية، والكيانات الشعبية والرسمية، مع ارتفاع الزخم الجماهيري.

هذا التلاقي بين الشارع والكيانات المؤسسية يعزز الشرعية الداخلية ويمهّد لتوافق وطني أوسع.

6.الاعتراف الدولي:

بعد تثبيت الشرعية الداخلية، تُرسل حكومة الأزمة وفودًا دبلوماسية إلى المنظمات الدولية والإقليمية، ودول الجوار، والدول المهتمة بالشأن السوداني.

تكون مهمة هذه الوفود بث تطمينات حول رغبة الحكومة في بناء علاقات طيبة قائمة على الاحترام المتبادل، والتأكيد على أن أولوياتها هي إنهاء الحرب، تثبيت الاستقرار، ومعالجة الوضع الإنساني.

1.9.8 آليات التنفيذ

1.التنفيذ الفوري للمهام الطارئة:

مباشرة بعد تشكيل الحكومة، تُعتمد خطط زمنية واضحة وقابلة للتنفيذ لإدارة الدولة وإنهاء الحرب وتحقيق الاستقرار.

تُوزع المهام بين الأعضاء واللجان القطاعية، مع الاعتماد على مستويات التكامل (الركائز، الألفيات، العشريات) كأذرع تنفيذية على الأرض.

2.التواصل المستمر:

تلتزم الحكومة والبرلمان بإصدار نشرات وتوجيهات رسمية يومية تُرفع إلى مجلس أمناء الدولة، ثم تُنزَّل عبرهم إلى مستويات العشرية والألفية حتى تصل إلى كل أسرة عبر مجموعات الواتساب الرسمية للركيزة.

كما تُبث هذه النشرات والتوجيهات وتقارير الأداء عبر أجهزة الإعلام الرسمية (التلفزيون، الإذاعة، الصحف اليومية، المواقع الإخبارية)، إضافة إلى منصات السوشال ميديا، بما يعزز الشفافية ويُبقي المجتمع على تواصل مستمر مع الحكومة ومعرفة يومية بالمستجدات والمتطلبات.

3.تفعيل الطوارئ الإنسانية:

بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية، تُنشأ مراكز إغاثة في المناطق الأكثر تضررًا.

يتم توزيع المساعدات بشكل عادل ومنظم عبر أمناء الركائز والمصعدين منهم في المستويات الأعلى لضمان وصولها لكل محتاج.

4.إشراك المجتمع المدني:

إشـراك مكـونـات المجتمـع المدني والفعاليات الشعبية في تنفيذ البرامج والمبادرات الداعمة للسلام والاستقرار.

الاستعانة بـ دوائر الوحدة (الثالثة: الحاضنة الوطنية، الرابعة: مجلس أمناء الدولة) كمساحات للحوار وتقديم المقترحات.

تنظيم منتديات دورية للتشاور بين الحكومة وهذه المكونات.

5.بناء جسور الثقة:

إطلاق حوارات مجتمعية ومصالحات وطنية شاملة لمعالجة آثار الحرب والاحتقان الشعبي.

للحاضنة الوطنية (الأحزاب السياسية الحالية، الإدارات الأهلية، الطرق الصوفية، زعامات المجتمع) دور محوري في هذه العملية، بما يضمن تعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي.

6.المتابعة والتقييم المستمر:

إنشاء وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم لمراجعة أداء الحكومة بصورة دورية.

تقدم الوحدة توصيات لتحسين الأداء وتُنشر نتائج تقييمها بشفافيـــة للرأي العام، بما يعزز الثقة والمساءلة.

7.التحضير للمرحلة الثانية (التعافي):

تبدأ الحكومة، بالتوازي مع مهامها، بوضع الأسس لمرحلة التعافي بعد الحرب.

يشمل ذلك التخطيط لبرامج جبر الضرر وتعويض المتضررين من موارد المانحين والمنظمات الدولية.

معالجة الغبن الاجتماعي وروح الثأر عبر الاستعانة بقيادات المجتمع السوداني المعروفين بإصلاح ذات البين والمصالحات.

1.9.9 أهم مزايا حكومة الأزمة

1.شرعية شعبية راسخة

تستند إلى تفويض شعبي تمهيدي عبر الاستفتاء الإلكتروني وتصعيد تمثيل قاعدي من مستويات التكامل، ما يمنحها قبـولاً واسـعاً يجعل أي محاولة ابتزاز أو فرض أمر واقع أمراً مكلفاً سياسياً واجتماعياً.

2.تكوين نوعي محدود وفعال

عدد محدود (20–23) من الكفاءات المختارة بدقة يسرّع عملية اتخاذ القرار ويقلّل البيروقراطية دون التضحية بالخبرة.

3.توازن خبراتي متكامل

دمج الكفاءات المهنية والأمنية والسياسية والاجتماعية يوفّر حلقة متكاملة قادرة على معالجة الملفات المتداخلة بسرعة وكفاءة.

4.آليات قرار جماعية وشفافة

اتخاذ القرار بالأغلبية ووضع آليات نشر التقارير يحدّان من سطوة الأفراد ويزيدان من المشروعية والرقابة الشعبية.

5.ارتباط قاعدي فعّال

العمل عبر مستويات التكامل (الركيزة – الألفية – العشرية) يوفّر شبكة تنفيذية على الأرض تضمن وصول التعليمات والموارد بسرعة ودقة.

6.قدرة تفاوضية قوية

فرق تفاوض داخلية وخارجية متخصصة ومُخوّلة رسمياً تُصقِل موقف السودان وتحصّن المفاوضات من الابتزاز، كما تتيح تقديم تطمينات مدروسة للشركاء الإقليميين والدوليين.

7.خيار تعبئة منظّم كآلية ردع

صلاحية إعلان التعبئة العامة وإدارة النفير الوطني المنظمة (تحت رقابة برلمانية وشروط حقوقية)

تُعدّ أداة ردع قانونية تمنع استغلال الفوضى أو الاعتداء على سيادة الدولة.

8.غرفة قيادة استراتيجية/ميدانية

إمكانية تشكيل غرفة قيادة استراتيجية تضم خبراء عسكريين ومدنيين تُمكّن من خطة متكاملة للدفاع وحماية المدنيين بما يردع أي طرف يفكر في فرض الحل بالقوة مع التزام واضح بضوابط القانون الدولي وحقوق الإنسان

9.دعامة شعبية واسعة

الدعم الجماهيري المنظم (مؤتمرات تأييد، قواعد متصلة عبر الركائز) يجعل أي هجمة سياسية أو دبلوماسية ضد الحكومة مكلفة وتفتقد للشرعية المحلية.

10.قوة لوجستية وإغاثية مهيكلة

شبكة مراكز إغاثة وتوزيع منظمة عبر الأمناء والمستويات القاعدية تضمن تجاوز سبل تعطيل وصول المساعدات، وتقلّل فرصة استغلال الشعب كورقة ضغط.

11.آليات رقابية ومساءلة فُتحت للعلن

وحدات متابعة وتقييم مستقلة وتقارير شهرية عامة تجعل أي تصرُّفٍ استبدادي عرضة للتحقيق والمحاسبة داخليًا وخارجيًا.

12.مرونة تنظيمية في إدارة الملفات

العمل باللجان القطاعية بدل الوزارات التقليدية يتيح تبديل التشكيلات بسرعة حسب الأولويات دون تعطيل مؤسساتية كبيرة.

13.إمكانية حشد دعم دولي شرطياً وإنسانياً

قدرة الحكومة على تفعيل دبلوماسية فاعلة لحشد دعم لوجستي وإنساني لدعم المسارات السلمية أو حماية المدنيين، مما يقلّل من فرص نجاح محاولات التشويه أو الحصار.

14.أداة لإعادة هيكلة الأمن (SSR/DDR)

صلاحيات التنسيق لبرامج الإصلاح العسكري والاندماج والتسريح توفر مساراً منظماً لضم مقاتلين شرعيين وإزاحة الميليشيات من الساحة، ما يضعف شبكات العنف الموازية.

15.إمكانات اقتصادية طارئة

تفويض لتخصيص اعتمادات طارئة بشفافية لتمويل خطط الاستقرار والإغاثة يجعل المحاولات لابتزاز الموارد أقل جدوى.

16.حماية مؤسسات الدولة الحيوية

خطط لحماية المستشفيات، شبكات الاتصالات، المرافق الحيوية تجعل تعطيل الدولة مكلفًا ومنخفض الفائدة بالنسبة للمعتدين.

17.تمكين الشباب والمرأة كقوة تنفيذية

إشراك الشباب والمرأة في غرف إعلامية وفرق ميدانية يكسب الحكومة طاقة تنفيذية ونفوذًا شعبياً يُحول أي تهديد إلى مقاومة مجتمعية منظمة.

18.مؤقتة وواضحة الهدف

أن تكون الحكومة مرغوبة لأنها محدودة المدى ومكلفة أخلاقياً لمن يحاول تعطيلها أو الابتزاز؛ فهدفها إنهاء الحرب ثم الانتقال لحكومة صناعة السودان العظيم مما يصعّب ربطها بمصالح دائمة يمكن استغلالها

ختام المرحلة الأولى وبداية مرحلة التعافي تحت حكومة الأزمة

مع إتمام الشقّ الأول من مهام حكومة الأزمة المتمثل في وقف الحرب، وتثبيت الأمن الأولي، واستعادة الحدّ الأدنى من الخدمات الحيوية تبدأ البلاد الآن الشقّ الثاني من التفويض ذاته: مرحلة التعافي ومعالجة آثار الحرب، دون انقطاع مؤسسي أو سياسي، وضمن ولاية الحكومة القائمة.

أولاً: نهاية الحرب وبداية التعافي

لقد طوى السودان صفحة الحرب بعد تضحيات جسام، وبداية هذه المرحلة تمثّل التحول من الميدان إلى البناء، ومن الصراع إلى العمل المشترك بين الدولة والمجتمع.

تواصل حكومة الأزمة قيادة المشهد عبر بنية الحكم المجتمعي التي أسستها خارطة السودان أولاً، لتصبح أدواتها التنفيذية أكثر رسوخًا وقدرة على العمل الميداني المتكامل.

ثانيًا: مشروع مارشال إعمار السودان

في صميم مهام هذه المرحلة، تنطلق الخطة القومية الشاملة المعروفة باسم مشروع مارشال لإعمار السودان وهو الإطار الوطني لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وتنشيط الاقتصاد، واستعادة الإنتاج في كل القطاعات.

يُنفذ هذا المشروع تحت إشراف حكومة الأزمة وبالتنسيق مع مجلس نخب العشرية (م.ن.ع / DEC) وهيئة التخطيط القومي الاستراتيجي، ويعتمد على تمويل مزدوج من صناديق الاستثمار الوطنية (العشريات والمغتربين ورجال الأعمال) ومن الشراكات الدولية،مع أولوية واضحة للمشاريع ذات الربحية العالية والتدفقات النقدية المستدامة التي تتيح للمواطنين تملك أسهمها والمشاركة في عائدها.

ثالثًا: استكمال مهام حكومة الأزمة

تستمر حكومة الأزمة في أداء دورها الوطني
حتى تُنجز الشقين معًا:

تثبيت الأمن الكامل ودمج قوات حفظ السلام المحلية في النظام الأمني الرسمي.

تفعيل مشروع مارشال لإعمار السودان كبوابة انتقال من الإغاثة إلى التنمية.

بناء مؤسسات الحكم المحلي وتمهيد الطريق لمرحلة صناعة السودان العظيم (GSMG).

الختـــــــام

بهذا تبدأ رحلة التعافي الكبرى،
حيث تلتقي جهود الحكومة والمجتمع
في مشروع وطني واحد،
عنوانه الإعمار، والنهضة،
وصناعة الدولة الحديثة،
تحت راية ثابتة تجمع الجميع.

معًا.. ليكون السودان أولًا 🇸🇩.